الشرق
الجمعة 14-11-2008 العدد 17867
6

ورشة عن "ممارسة انشطة الأعمال" في السرايا

شطح: قانون الاجراءات الضريبية يحتاج الى تعديلات طفيفة

وصف وزير المال محمد شطح مشروع قانون الاجراءات الضريبية الذي اقره مجلس النواب اخيراً بأنه «مهم»، كاشفاً انه «يحتاج الى بعض التعديلات الطفيفة»، ومعلناً ان وزارة المال «ستشهد خلال الاشهر المقبلة ورشة عمل كبيرة للتواصل مع المكلفين وقطاع الاعمال بغية تحقيق اهداف القانون في ترشيد الاجراءات الضريبية وتسهيلها».

واذ توقع خلال افتتاحه في السرايا الحكومية ورشة عمل استشارية عن «ممارسة انشطة الاعمال في لبنان، ان يساعد «التحسن في المناخ الهيكلي للإقتصاد اللبناني على رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة اضعاف»، امل في «ملء الشواغر في الادارات اللبنانية لأن كثيراً من الخطوات تحتاج الى وجود قيادات على رأس الادارة للقيام بها».

وناقشت الورشة، التي شارك فيها ممثلون للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ما تضمنه تقرير «ممارسة انشطة الاعمال لسنة ٢٠٠٩» في شأن لبنان.

واكد شطح في كلمته انه «لا يمكن الكلام عن تقدم او تحسن وارتفاع في مستوى المعيشة اذا لم تكن ثمة اساسيات مؤمنة ومنها استقرار الوضع الامني والسياسي وتفعيل عمل المؤسسات، فلا يمكن الحديث فقط عن اجراءات وخطوات ادارية من قبيل الاجراءات الضريبية او تأسيس شركات وغيرها من دون تأمين هذه الاساسيات التي تمثل صلب عمل الحكومة والمؤسسات».

ورأى ان «التحسن في المناخ الهيكلي للاقتصاد اللبناني سيساعد على رفع الدخل الفردي في لبنان ثلاثة اضعاف اذا توافر للبنان وضع طبيعي، نظراً الى ثروته البشرية (...) ونظراً ايضاً الى الظروف المؤاتية له من خلال موقعه من المجموعة العربية خصوصاً الخليجية منها او من خلال قربه من اوروبا ومجالات الاستفادة من هذين الموقعين لتحقيق قفزات لم تتحقق بعد للأسف».

المؤتمر الصحفي للوزير حمد شطح (دالاتي ونهرا)

واوضح الوزير شطح ان «الوقت المتوافر للحكومة الحالية (...) يجب الا يكون وقتاً ضائعاً. وثمة خطوات تحصل واخرى يجب ان تحصل، منها خطوات تشريعية (...) اذ لدينا اكثر من ٧٠ مشروع قانون تصب في عملية الاصلاح الاداري والهيكلي وقسم كبير من هذه القوانين سيأخذ طريقه للإنجاز».

ولاحظ ان «ثمة تحسناً في مجالات كثيرة، فعلى سبيل المثال ثمة قوانين واجراءات وخطوات ضريبية حاصلة من خلال مشروع قانون الاجراءات الضريبية الذي اقر اخيراً في مجلس النواب والذي يحتاج الى بعض التعديلات الطفيفة، وهذا القانون مهم وخلال الاشهر المقبلة ستشهد وزارة المال ورشة عمل كبيرة ليس لوضع القانون موضع التنفيذ فحسب بل للتواصل مع المكلفين وقطاع الاعمال حتى تحقيق اهداف القانون في ترشيد وتسهيل الاجراءات الضريبية بالطريقة الفضلى».

ولفت وزير المال الى ان «تحقيق الاهداف يتطلب جهد الوزارات والادارات وجميع المسؤولين ولذا آمل الا يحصل اي تأخير في الفترة المقبلة على ان يصير ملء الشواغر في الادارات اللبنانية لأن كثيراً من الخطوات تحتاج الى وجود قيادات على رأس الادارة للقيام بها».

ثم تحدث رئيس بعثة البنك الدولي في لبنان ديمبا با، الذي قال ان لبنان «اتخذ خطوات اولية في اتجاه اصلاح مناخ الاعمال فيه، وهو في الطريق الصحيح لإجراء تغييرات تسهل الاجراءات البيروقراطية وتقوي حماية المستثمرين وتخفض كلفة عمليات الاستيراد والتصدير والوقت الذي تستلزمه، من اجل جعل لبنان جاذباً للمستثمرين المحليين والاجانب».

وشدد على اهمية الاصلاحات في مجالي الجمارك واجراءات تسجيل العقارات، لكنه اشار الى ان «الاساس لكسب ثقة المستثمرين هو توفير اطار قانوني ذي صدقية». وختم: «يمكن لبنان ان يحسن تصنيفه بالنسبة الى حماية المستثمرين من خلال اصلاح قانون التجارة».

وشدد رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» مديرها التنفيذي كمال شحادة على ان «اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في القطاع الخاص مسألتان تحتلان المرتبة الاولى في سلم اولويات سياسة الحكومة»، لكنه لاحظ ان «المعوقات الادارية والبيروقراطية المفرطة والاجراءات التنظيمية الكثيرة تبطئ عملية ممارسة انشطة الاعمال، كما اظهر تقرير ممارسة انشطة الاعمال ٢٠٠٩، الامر الذي يتطلب من لبنان العمل بشكل مستمر على تطوير بيئة العمل وتحفيز الاستثمارات».

ورأى ان «قطاع الاتصالات يشكل واحداً من اهم المجالات لفرص الاستثمار الكامنة في لبنان».

كذلك، كانت مداخلة لنائب رئيس مجلس ادارة ABC رئيس مجموعة «بادر» (برنامج الشباب المبادر) روبير فاضل.

وتحدثت مستشارة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مجال خطط تطوير القطاع الخاص داليا خليفة، وعرضت لخلاصات التقرير في شأن لبنان، فأشارت الى ان بدء شركة في لبنان يحتاج الى خمسة اجراءات تستغرق ١١ يوماً. اما تسجيل العقارات فيحتاج الى ٨ اجراءات تستغرق ٢٥ يوماً.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"